

الفصل الثالث (المحاضرة الخامسة) الفرقة الثانية قسم الا
جتماع مادة الانتساب

القطاع الخاص وتنمية المجتمعات الجديدة

مقدمة

أولاً - مفهومات أساسية

أ - مفهوم القطاع الخاص

ب - مفهوم التنمية

ج - مفهوم المجتمعات الجديدة.

ثانياً - القطاع الخاص في كل من المجتمعات المتقدمة والنامية

مقدمة :

تختلف ظاهرة نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص في الدول المتقدمة صناعيا عنها في الدول النامية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى اختلاف طبيعة الهياكل والبنية الاقتصادية، إذ تمتاز الأولى بسوق مالية متطورة ومؤسسات مالية عريقة وإمكانات تقنية متميزة مما يسهل عملية التحول إلى القطاع الخاص. بينما يواجه قرار نقل الملكية إلى القطاع الخاص في الدول النامية صعوبات متعددة منها على سبيل المثال تشتت القدرة المالية للمؤسسات الاقتصادية المحلية والاعتماد على الغير في تحقيق نقل الملكية مما قد يسبب خللاً في تطبيق تلك السياسة.

ولقد شهدت حقبة بداية الثمانينيات تفاقم الصعوبات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية، ثم انهيار أنظمتها، وتفكك كتلها في نهاية الثمانينيات. كما سجلت أيضاً تلك الحقبة تدهور اقتصاديات البلدان النامية واستفحال أزماتها الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت في تزايد حجم مديونياتها الخارجية، وتفاقم العجز في ميزانها التجاري، وميزان المدفوعات، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدني معدلات النمو بشكل ملحوظ بالنسبة لبعضها، وتحقيق معدلات نمو سالبة للبعض الآخر.

وعلى الرغم من أن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها الدول الاشتراكية والبلدان النامية في حقبة الثمانينيات تعود إلى عوامل داخلية وخارجية عديدة وليس إلى سوء الإدارة الاقتصادية فحسب، فإن منتقدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد أكدوا على أن القيود المفروضة من قبل الدولة على حرية النشاط الاقتصادي هي التي أدت إلى تدهور اقتصاديات تلك البلدان، وأن إيقاف هذا التدهور وإصلاح الخلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية يتطلبان تفعيل دور القطاع الخاص والاعتماد على جهاز السوق في تحقيق التنمية بصفة عامة و تنمية المجتمعات الجديدة بصفة خاصة.

أولاً : مفهومات الدراسة:

أ - مفهوم القطاع الخاص:

القطاع الخاص في مفهومه التقليدي يشمل النشاطات الإنتاجية - السلعية منها والخدمية - ذات الصيغة الفردية أو الأسرية Household أو المؤسساتية Corporations التي تقوم أساساً على المبادرة الحرة والتدبير الحر ومخاطر السوق Market Risks. ونعني بالنشاطات الإنتاجية كل ما يتعلق بخلق ثروات قابلة للترويج Marketable أي تلك التي يقابلها طلب داخلي أو خارجي مضمون أو متوقع يتسم بالقدرة على الوفاء Solvent وبالربحية - سواء كان ذلك الطلب يهدف إلى تلبية حاجات إنتاجية (مدخلات) أو حاجات استهلاكية. ومعنى هذا هو أن أي نشاط إنتاجي لا يتصف بهذه المواصفات كلها يخرج عن وظيفة ومسئولية ومفهوم القطاع الخاص التقليدي، بل يعرض سلامة القطاع للهلاك عاجلاً أم آجلاً. ثم إن المبادرة الحرة والتدبير الحر تعنيان أن المقاول - سواء كان فرداً أو أسرة أو مؤسسة - له الصلاحية الكاملة في اختيار النشاط الإنتاجي الذي يريد ريادته وكذلك في تصريف شؤونه مشروعاً. أما أن المقاول الخاص

يكيف عرض سلعه وخدماته حسب مواصفات الطلب المضمون أو المتوقع، فمعناه أنه يتعامل مع سوق أو أسواق تنطوي بطبعها على مخاطر ورهانات واحتمالات ربح وخسارة كبيرة أو صغيرة، فإذا غاب السوق غاب معه القطاع الخاص⁽⁴⁶⁾.

لاشك أن مثل هذا التعريف التقليدي للقطاع الخاص يبقى نظرياً إلى حد ما حتى في الأنظمة الليبرالية المتقدمة - الغربية أساساً - حيث أن ما يسمى باقتصاد السوق هو في الحقيقة أصناف وأنواع لا صنف واحد أي أنه اقتصاد مشوه بشتى الانحرافات والقيود والضغوط والامتيازات Discriminations، منشأها تدخلات الدولة المباشرة وغير المباشرة - سواء كان ذلك على مستوى التأثير في نظام الأسعار بما في ذلك الأجور ونسب الفائدة وقيمة العملة المحلية في أسواق الصرف، أو على مستوى السياسات الضريبية المعتمدة والتي قليلاً ما تكون حيادية بالنسبة لتوظيف الموارد الإنتاجية بين القطاعين العام والخاص، أو على مستوى الإجراءات الإدارية والنمطية التي كثيراً ما تحد من سرعة بل من حرية أخذ القرار في القطاع الخاص، أو على مستوى الامتيازات المفرطة بل الاعتبارية الممنوحة للقطاع العام على حساب تنافس نزيه وعادل بين الفعاليات الاقتصادية الموجودة على الساحة الاقتصادية.

كما يرجع تشويه اقتصاد السوق في المفهوم التقليدي في انتهاك الشركات العالمية والمتعددة الجنسيات لأسس التنافس النزيه من شفافية على مستوى الأسعار وتكافؤ الفرص فيما يتعلق بالنفوذ إلى الأسواق الدولية، وحتى الأسواق المحلية والحصول على التقنيات الإنتاجية والتمويلات الضرورية كما ونوعاً وكلفة، والاستفادة من الحماية الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية المتنوعة، هذا فضلاً عما تفرضه هذه الشركات من ضغوط وشروط لما تملكه من خبرة تكنولوجية، ورأس مال يتعدى في بعض الأحيان دخل مجموعة من الدول مجتمعة⁽⁴⁷⁾.

أما القطاع الخاص في مفهومه الحديث فهو عبارة عن ذلك الشق من العمل الذي يزاوله الأفراد في المجتمع دون توجيه من الدولة، إلا بحدود ما تقتضيه مسؤولياتها تجاه حماية المصالح العامة للمجتمع وتوفير البيئة الملائمة لقيام هذه المصلحة، والمقصود بالعمل هنا هو كل عمل صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي أو غيره، وكذلك الخدمات.

ويختلف مفهوم القطاع الخاص باختلاف الفلسفات الاقتصادية والاتجاهات النظرية، فالنظرية الاقتصادية الرأسمالية تستمد فلسفتها انطلاقاً من اقتناعها بأن تقدم المجتمعات وتنميتها هي نتاج تقدم وتنمية أفرادها ولذلك ينبغي على الدولة البعد عن التدخل في شؤون القطاع الخاص، وأن تكفي بالعمل على توفير البيئة الملائمة لنشاطه وحرية التعامل بين أفرادها. بينما تستمد النظرية الاقتصادية الاشتراكية جذورها الفلسفية من الفكرة القائلة على أن تقدم أفراد المجتمع وتنميتهم ينبع من تقدم المجتمع وتنميته، ولذلك ينبغي على الدول أن تقوم بدور القطاع الخاص أو توجهه مباشرة الوجهة التي تضمن تقدم وتنمية المجتمع⁽⁴⁸⁾.

ومن ثم فإن التمييز بين القطاع العام (أي النشاط الذي تزاوله الدولة بهدف

توفير الخدمات العامة والأمن الداخلي والخارجي)، والقطاع الخاص (أي النشاط الذي يزاولة أفراد المجتمع بمحض إرادتهم بهدف الربحية المشروعة)، مبني على الفلسفتين الرأسمالية والاشتراكية على فكرة حتمية الصراع بين الرغبات والمصالح الفردية و المصالح الجماعية، ولذلك يرحح منظرو المجتمع الرأسمالي كفة الفرد على المجتمع في ميزان التنمية الشاملة، ويرجح منظرو المجتمع الاشتراكي كفة المجتمع على الفرد في ميزان التنمية الشاملة.

وعلى هذا النحو يمكننا تعريف القطاع الخاص بأنه " مجمل النشاط الحر - سواء كان صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي... الخ - الذي يمتلكه بعض الأفراد أو المؤسسات أو الشركات ويسهم في تنمية المجتمع، ويتولى أفرادهم بمحض إرادتهم إنتاج وتبادل السلع والخدمات (دون تدخل من الدولة إلا في حدود ما تقتضيه مسؤولياتها تجاه حماية المصالح العامة) يهدف الربح في حدود قيم وتقاليد وموارد المجتمع ومصلحته العامة كما ترسمها القوانين الرسمية للدولة.

ومن واقع هذا المفهوم يمكننا استنتاج مجموعة من المبادئ التي تشكل في مجملها أهم الأهداف التي يتوخى من القطاع الخاص تحقيقها نجملها على النحو التالي:

- 1 - المساهمة في التنمية الشاملة في البلاد عن طريق إنتاج وتبادل السلع والخدمات وتطويرها.
- 2 - المساهمة في توفير الحياة الكريمة في القطاع الخاص من خلال العمل الحر و الكسب الذي يتفق وقواعد وقوانين وقيم وعادات وتقاليد المجتمع.
- 3 - تحقيق التوازن بين الإنتاجية العالية والمحافظة على قيم ومعتقدات المجتمع ومراعاة مصلحته العامة.
- 4 - تنمية واستغلال موارد المجتمع بكفاءة وفعالية.
- 5 - المساهمة مع جهود الدولة في صيانة ودعم الأمن الاجتماعي والاقتصادي و السياسي في البلاد عن طريق حل المشكلات الاجتماعية المختلفة التي تعاني منها المجتمعات الجديدة.

ب - مفهوم التنمية:

لقد شاع استخدام كلمة تنمية Development بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى الدول التي أخذت تستقل تباعا والتي كانت تريد تحسين أحوالها. أو بمعنى آخر لقد ظهرت كلمة تنمية للإشارة إلى التغيرات التي طرأت على الاقتصاد نتيجة لظاهرة الابتكار في مقابل الاقتصاد الكلاسيكي الذي لا يعتمد على التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم ظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة، وكذلك ظهور نظريات التنمية Development Theories التي حاولت كشف طريق النجاح للبلدان النامية، وهو طريق محاكاة الغرب الرأسمالي في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول المتقدمة Developed وتلك التي مازالت دون التنمية - Under Developed⁽⁴⁹⁾.

وعلى الرغم من ذلك لم يتفق الباحثون على مصطلح واحد ومحدد للتنمية، فهو مصطلح تغلب عليه صفة المعيارية، ومن ثم ظهرت عدة مصطلحات تتداخل معه

أحيانا وتتناقض معه أحيانا أخرى. ولذلك جاءت مفهومات التنمية متعددة ومتباينة تنطلق من نظرة تجزئية حيث يركز كل تخصص على جانب معين، ومن ثم ذهب البعض إلى تعريف التنمية بأنها حركة في اتجاه وضع محبب يمكن أو لا يمكن أن يكون قد تحقق في إطار اجتماعي آخر، والذي قد لا يتم تحقيقه في هذا الإطار، أما التحديث فهو عملية متشابهة أنه في الحقيقة ما هو حادث سواء للأفضل أو الأسوأ فهو سلسلة من الأنماط التي تترتب عليها نتائج يمكن وصفها ومناقشتها وتقييمها وإذا صنفنا على أنها تقدمية فهذا يعني أنها قد أسهمت في عملية التنمية والعكس صحيح.

بينما يعرف " ددلي سيرز " Dudley Sears التنمية بأنها تشتمل على تحقيق إمكانيات الذات الإنسانية، وحينما طلب منه أن يعيد النظر في معنى التنمية فذهب إلى القول " أن التنمية تعني الاعتماد على الذات، والتقليل من الاعتماد الثقافي على قوة أو أكثر من القوى العظمى، بمعنى آخر زيادة استخدام اللغة الوطنية في المدارس وتخصيص فترات أطول للبرامج المنتجة محليا أو المناطق المجاورة وزيادة نسبة الخريجين من حملة الشهادات العليا محليا " (50).

في حين ذهب البعض الآخر إلى تعريف التنمية بأنها " عبارة عن أساليب وإجراءات تخطيطية وتنفيذية تتخذها الدول لإحداث تغيير إيجابي إلى حالة أكثر تطوراً وازدهاراً مع الاستمرار في عمليات التغيير المتطور لكافة الموارد البشرية والاقتصادية. ومن ثم تهدف التنمية إلى تنمية الموارد البشرية والاقتصادية كما ونوعاً في آن واحد " (51).

أما التعريفات الأخرى للتنمية فقد انطلقت من ضرورة التركيز على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أجل تحقيق ذلك لابد أن تتمتع مؤسسات الدولة بالكفاءة والالتزام الضروريين، علاوة على عناصر أخرى مثل رأس المال الاستثماري والأهداف المتضافرة. ومن ثم تعد الدولة بمثابة الوسيلة لتنسيق جميع العناصر في خطة وطنية لتوجيه النشاطات والحفاظ على الهدف المركزي في الأمور الاستراتيجية. ومن ثم فإن التنمية الوطنية أمر لا سبيل إلى إدراكه دون خلق البنية الإدارية والمؤسسية المناسبة والمتحلية بالقدرات الأساسية على العمل والتصرف. فعلى حد تعبير " أيسمان " Esman إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة وحكوماتها ليست ثقافتها ولا ما تملكه من مواهب نظرية، ولا توافر رؤوس الأموال أو عقلانية السياسة العامة، بل هو على وجه التحديد قدرات مؤسساتها ومهارات الأفراد بما فيهم الذين يعملون في سلك الإدارة. ولذلك فمن الأهمية بمكان العودة بالدولة إلى تحليل نظامها الإداري إذ أن النظام السياسي يعمل بمرور الزمن على تحديد خصائص البنية الإدارية وإعطاء شكل لسلوكيات الأفراد والمنظمات داخل تلك البنية - ولا سيما في أنظمة القيادة - فدور الدولة واضح دائماً في جميع المساعي الرامية إلى بناء المؤسسات وتكوين ما تقوم به من إجراءات وعمليات (52). ولكن على الرغم من أهمية ما أكد عليه " أيسمان " فيما يتصل بأهمية قدرات المؤسسات ومهارات الأفراد وبخاصة من يعملون في سلك الإدارة، إلا أننا نختلف معه في

في حين ذهب البعض الآخر إلى تعريف التنمية بأنها " عبارة عن أساليب وإجراءات تخطيطية وتنفيذية تتخذها الدول لإحداث تغيير إيجابي إلى حالة أكثر

تطوراً وازدهاراً مع الاستمرار في عمليات التغيير المتطور لكافة الموارد البشرية والاقتصادية. ومن ثم تهدف التنمية إلى تنمية الموارد البشرية والاقتصادية كما ونوعاً في آن واحد " (51).

أما التعريفات الأخرى للتنمية فقد انطلقت من ضرورة التركيز على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن أجل تحقيق ذلك لابد أن تتمتع مؤسسات الدولة بالكفاءة والالتزام الضروريين، علاوة على عناصر أخرى مثل رأس المال الاستثماري والأهداف المتضافرة. ومن ثم تعد الدولة بمثابة الوسيلة لتنسيق جميع العناصر في خطة وطنية لتوجيه النشـاطات والحفاظ على الهدف المركزي في الأمور الاستراتيجية. ومن ثم فإن التنمية الوطنية أمر لا سبيل إلى إدراكه دون خلق البنى الإدارية والمؤسسية المناسبة والمتحلية بالقدرات الأساسية على العمل والتصرف. فعلى حد تعبير " أيسمان " Esman إن أهم ما يميز المجتمعات المتقدمة وحكوماتها ليست ثقافتها ولا ما تملكه من مواهب نظرية، ولا توافر رؤوس الأموال أو عقلانية السياسة العامة، بل هو على وجه التحديد قدرات مؤسساتها ومهارات الأفراد بما فيهم الذين يعملون في سلك الإدارة. ولذلك فمن الأهمية بمكان العودة بالدولة إلى تحليل نظامها الإداري إذ أن النظام السياسي يعمل بمرور الزمن على تحديد خصائص البنى الإدارية وإعطاء شكل لسلوكيات الأفراد والمنظمات داخل تلك البنى - ولا سيما في أنظمة القيادة - فدور الدولة واضح دائماً في جميع المساعي الرامية إلى بناء المؤسسات وتكوين ما تقوم به من إجراءات وعمليات (52). ولكن على الرغم من أهمية ما أكد عليه " أيسمان " فيما يتصل بأهمية قدرات المؤسسات ومهارات الأفراد وبخاصة من يعملون في سلك الإدارة، إلا أننا نختلف معه في

ج - مفهوم المجتمعات الجديدة:

يعد " إيبنز هوارد " E. Howard هو أول من صاغ تعريفاً للمدن الجديدة في كتابه " مدن الحداثة غداً " Garden Cities of Tomorrow عام 1898 بقوله أنها المجتمعات التي يبلغ تعداد سكانها ما لا يقل عن 30,000 نسمة، ويتمتعون بوجود فرص عمل ملائمة، والإقامة الدائمة بالمدينة علاوة على توافر الخدمات الترويحية للسكان. وذلك بغض النظر عن الهدف من إنشاء تلك المدن التي تهدف إلى تمتع السكان بالهدوء والراحة ولذلك أطلق عليها في بعض الأحيان مدينة الهدوء والراحة (54).

بينما يرى البعض الآخر أن المدن الجديدة هي تلك المجتمعات المحلية المستحدثة التي تم إنشاؤها على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة، من الجوانب الاقتصادية والفيزيائية والتنظيمية، ثم تبع ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط محددة بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية، ومن ثم يكون الهدف الأساسي هو تطوير وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية ورفع المستوى الاجتماعي لهؤلاء السكان الذين يقطنون المدن الجديدة (55).

ويرتبط مفهوم المجتمع الجديد ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التخطيط الشمولي

المتكامل والتنمية، ويعرف المجتمع الجديد بأنه مجتمع له مقومات المجتمع القديم من حيث بناء النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية اللازمة لبقائه، أنشئ من خلال إرادة إنسانية مخططة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية في المحل الأول، وذلك للتغلب على المشاكل التي طرحها المجتمع القديم، والتي ظهرت إما في الزيادة السكانية، أو في نقص الموارد، أو في الخلل الذي أصاب العلاقات الاجتماعية أو عند ظهور علامات التخلف⁽⁵⁶⁾.

ومن ثم فإن ما نطلق عليه اصطلاح المجتمع الجديد ما هو إلا نمط آخر من المجتمعات التي نشأت بفعل ظروف اجتماعية معينة أو تلبية لسياسة معينة أو نتيجة لبرامج مخططة من أجل مواجهة بعض المشكلات، أو تطوير الإنتاج أو تغيير أساسي يراد إدخاله على المجتمع القائم بفعل تحريك بعض عناصره وذلك من أجل مواجهة تلك المشكلات وتحقيق متطلبات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية⁽⁵⁷⁾.

بينما تؤكد بعض التعريفات الأخرى على أن المجتمعات الجديدة هي أولاً وقبل كل شيء قراراً سياسياً موجهاً بهدف معين، وليس نمواً وتطوراً طبيعياً لمجتمعات بشرية قائمة تتوسع بشكل تلقائي نتيجة لظروف خارجية أو داخلية، قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. ومن ثم فالمدن الجديدة بمبانيها وشوارعها صورة من صور الإبداع البشري مثلها في ذلك مثل باقي الاختراعات التي صنعها الإنسان لمواجهة احتياجاته. لذلك فإن نوعية تخطيط المدن الجديدة يجب أن يعكس اختلافاً تصور الطبقات الاجتماعية المصرية للحياة الحضرية، وخبرة هذه الطبقات وتوافقها للمعيشة في هذا المحيط، كما أنها تعبر عن محاولة المصمم والمخطط لتنظيم وترتيب الحيز الجغرافي لقيام المدن بوظائفها التي أنشئت من أجلها، وفي الوقت نفسه إشباع الاحتياجات الإنسانية لسكان هذه المدن. تعرف المادة الأولى من قانون المجتمعات العمرانية الجديدة، المجتمعات العمرانية الجديدة " بأنها كل تجمع بشري متكامل يستهدف خلق مراكز حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعي والرضا الاقتصادي (الصناعي والزراعي والتجاري وغير ذلك من الأغراض) بقصد إعادة توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة⁽⁵⁸⁾.

إلا أننا نرى أن مفهوم المجتمعات الجديدة يجب ألا ينصرف إلي مجرد إنشاء Construction وحدات سكنية لحل المشكلة السكنية، أو إعادة إنشاء Re-Construction مثل إعادة تعمير بعض المناطق، علي سبيل المثال منطقة القناة، ولكن اصطلاح المجتمعات الجديدة يذهب إلي أبعد من ذلك بكثير، حيث يعتبر الإنشاء جزءاً من بنيان هذه المجتمعات، فالإطار الذي تتحرك في رحابه هذه المجتمعات هو فكرة بناء الأقطاب التنموية التي تبث عناصر الحياة بكل معانيها من إقامة الأنشطة الاقتصادية والخدمات وخلق فرص العمل المناسبة، والسعي نحو تحقيق أقصى الأرباح في ظل أسس جديدة.

نخرج من هذا العرض أن المجتمع الجديد هو في حقيقة الأمر مجتمع غرضي، خطط له أصلاً تخطيطاً شاملاً ليصبح منطقة جذب لأعداد من البشر وليحقق أهدافاً معينة. ولذلك فإن إبراز التخطيط كأساس في قيام المجتمع الجديد لا يمثل في حد ذاته تعريفاً متكاملًا، وإنما المقصود هنا ما يتضمنه من إمكانية وشرعية

ومنطقية التطوير في مواجهة المشاكل التقليدية. كما يحتوي تعريف المجتمع الجديد على عنصر جوهري هو ضرورة توفير عنصر العمل لكل مواطن، كأحد عناصر الاكتفاء الذاتي لهذا المجتمع، بالإضافة إلى ضرورة توافر كافة الخدمات (الصحية، التعليمية، الترفيهية ... الخ) وضمان تكاملها.

ولا يعني الاكتفاء الذاتي للمجتمع الجديد انقطاع الصلة بينه وبين المجتمع القومي أو المجتمعات المجاورة، ولكن لابد من الترابط بينهم. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ولكن يجب بعد الانتهاء من عمليات الإنشاء العمراني وضمان استكمال كافة الخدمات، القيام بعملية التهجير وتوطين جماعات من السكان، تتميز بالتنوع الثقافي لأنها تأتي من مجتمعات ومناطق ومهن متميزة، الأمر الذي يجعل تحقيق التوازن بينها وضمان توحيدها مع المجتمع مطلباً أساسياً لنجاح مسيرة التنمية واستمرار فعالية المجتمع الجديد، وذلك من أجل تكيف سلوك أفرادها لتحويلهم إلى كيان وظيفي متكامل يمكن الوصول معه إلى درجة عالية من الأداء وتنمية المجتمع.

ثانياً: القطاع الخاص في كل من الدول المتقدمة والنامية
(المحاضرة القادمة باذن الله تعالى)